القدس
في مشاريع التسوية السياسية

• نواف الزرو

يحمل القرار الذي اتخذه أفي ديختر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بـ«منع برامج الاحتفاء بـ«القدس عاصمة للثقافة العربية»، في القدس (المصادر الإعلامية الفلسطينية والعبرية/21/3/2009)، كل الدلالات المتعلقة بالسياسات الإسرائيلية الحقيقية اتجاه المدينة المقدسة، فـ«إسرائيل» تهدف بذلك إلى محاصرة الوجود الفلسطيني السياسي الوطني السيادي في القدس من خلال استهداف المقدسات وبناء المستوطنات فيها، ومن خلال هدم البيوت وتدمير الثقافة والتعليم»، كما يشكل القرار دليلا ساطعا على أن الاحتلال ماض في سياساته الاختطافية ضد القدس على الرغم من مزاعم المفاوضات...!

بل إن ما تقوم به«إسرائيل» حسب مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني حاتم عبد القادر أشبه بـ«حرب مفتوحة على مدينة القدس المحتلة لتفريغها من سكانها العرب عبر عمليات تطهير عرقي وترحيل قسري»، مشيرا إلى «أن عمليات الهدم والطرد والترحيل تتزامن مع استمرار الحفريات والأنفاق تحت المسجد الأقصى وتكثيف عمليات الاستيطان في الأحياء العربية المقدسية استكمالا لعزل المدينة المقدسة وفصلها جغرافياً وديمغرافيا عن محيطها الفلسطيني (الجزيرة– الجمعة 19/3/2009).

بينما يذهب الباحث الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنستي أبعد وأعمق من ذلك حينما يكثف لنا المشهد المقدسي في هآرتس 2009–20/3/ وما يحلم به المستعمرون الجدد قائلا: «في هذا المشهد الذي تكشف أمام ناظريهم، بحثوا عن بقايا لا تزال موجودة من حلمهم، ورويداً رويداً رسموا لأنفسهم خريطة جديدة، غطت المشهد المهدد، ولكن لم يكن هذا مجرد خريطة من الورق والأوهام، فقد أصروا على أن يصمموا الواقع، المشهد المادي، وفقاً لرؤياهم وأحلامهم، فقد حطموا المشهد الفلسطيني وبنوا مكانه مشهدهم الخاص، حيث تشكل الأسطورة العتيقة مبرراً وذريعة».

ولذلك حينما يكون جوهر المشهد المقدسي هكذا، أي «تحطيم المشهد الفلسطيني لبناء مشهد استيطاني تهويدي خاص بهم»، فكيف يمكن الحديث إذا عن مفاوضات ومشاريع تسوية وتحرير للمدينة المقدسة...؟!

فدولة الاحتلال تعمل على اختطاف المدينة وإخراجها من

* باحث في الشؤون السرائيلية ، الاردن

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

كافة الحسابات التفاوضية والتسووية الفلسطينية والعربية والدولية، ورغم ذلك تتراصف الأسئلة والتساؤلات على أجندة المفاوضات والتسوية:

* هل ما زال المجال مفتوحا لمفاوضات تسووية حقيقية حول القدس...؟!

* هل يمكن أن تطرح «إسرائيل» ملف القدس على طاولة المفاوضات بصورة جادة وحقيقية...؟!

* كيف وردت قضية القدس في المفاوضات ومشاريع التسوية الإسرائيلية وغيرها...؟!

* والأساس: هل بقي شيئ لتتفاوض عليه في المدينة...؟!.

* جملة كبيرة من الأسئلة الاستراتيجية عن ملف القدس تستدعي وقفة دراسية تحليلية استخلاصية تبين حقا آفاق التسوية واحتمالات عودة القدس...!.

اجماع المشاريع السياسية الإسرائيلية على «القدس عاصمة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد»

* نسلط فيما يلي الأضواء على الأبعاد والآفاق والسيناريوهات والاستخلاصات الأساسية المتعلقة بواقع «القدس في الأدبيات والمشاريع الإسرائيلية»، وفي» المشاريع والقرارات الدولية»، وبوضع» القدس في عملية السلام»، و»السيناريوهات المحتملة للحل النهائي للمدينة».

*القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية

كانت المدينة المقدسة دائما وأبدا في جوهر تلك السياسات والمشاريع الإسرائيلية المتراصفة منذ احتلالها عام/1967.

وكان مؤسس دولتهم بن غوريون قد وضع الأساس الاستراتيجي لكيفية التعامل مع القدس، حينما عبر وبوضوح عن النوايا «الإسرائيلية» في القدس، أثناء النقاش الصاخب في الكنيست يوم 24 يونيو/ حزيران 1948 قائلا: «إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما في صدورهم، ولكنه ليس صحيحا أن القدس قد غبنت، إن رفاقنا في القدس- إذا حكمنا بناء على أقوالهم- لا يقدرون أن مسألة القدس ليست مسألة ترتيبات في أساسها، ولا حتى مسألة سياسية، بل في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية، ورغم أننا لا نستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية وحدها، لكنها المرحلة الأولى لاحتلال القدس، تعقبها بعد ذلك مراحل عدة تتعلق بالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، وأيضا الديموغرافي للقدس».

وبعد احتلال الجزء الشرقي من المدينة عام1967 دخل «دايان» إلى القدس ليعلن أمام حائط المبكى: «لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، عدنا ولن نبارحها أبداً (المصادر العبرية/8/6/1967).

وبعد 18 يوما فقط من احتلال مدينة القدس، كانت السلطات المحتلة قد وضعت حجر الأساس للسيطرة على المدينة، بإصدارها «يوم 26 حزيران 1967» قانونا يسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على القدس وآخر يشرع لإلحاقها بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس «اليهودي»، وتكرست هذه السيطرة «القانونية» بقرار ضم مدينة القدس، في 30 يوليو (تموز) 1980، حين أقر الكنيست قانونا أساسيا يعتبر «القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل»!!.

وانتقالا إلى الراهن المقدسي، فحينما تقرر سلطات الاحتلال الإسرائيلي عشية «الإعلان عن احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية /2009»: «منع أي فعالية تتعلق باحتفالية إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية للعام 2009م لأنها -حسب مزاعمهما- محاولة لإثبات السيادة الفلسطينية بصورة غير مشروعة في القدس (سما- الصحف العبرية/20/3/2009)، فذلك أبلغ دليل ليس فقط على نوايا تلك السلطات المبيتة، وإنما أيضا على مكانة القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية»، فقد قال «ناشي ايال» رئيس ما يعرف باللجنة القانونية لمنتدى «أرض إسرائيل « إنه «التقى وزير الأمن العام أفي ديختر ومفوض الشرطة الإسرائيلية ديفيد كوهين لمنع تنظيم الفعالية في القدس، ومنها إطلاق الحملة

اتفاق أوسلو أجل قضية القدس ومفاوضات كامب دفيفد(2) فجرت عملية السلام بسببها.

الوطنية طائرة شراعيّة ملوّنة بألوان العلم الفلسطيني فوق أسوار مدينة القدس»، بينما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت مساءالخميس/19/3/2009 مقر اجتماع اللجنة

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

الشعبية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009 في أحد فنادق مدينة القدس المحتلة، وتهكم أفرادها على المجتمعين».

فهم إذا بمنتهى الوضوح لا يسمحون حتى باحتفالية إعلامية للفلسطينيين في المدينة المقدسة، فكيف يمكن الحديث عن تسوية سياسية يطلب فيه من دولة الاحتلال الانسحاب من القدس المحتلة عام/1967...؟!.

وقد حرصوا – رغم اختلال مؤسساتهم وحكوماتهم المتتابعة منذ عام/–67 على توثيق مكانة القدس في مشاريعهم باعتبارها «مدينة الآباء والأجداد» و«مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل إلى الأبد»...!

نقدم فيما يلي ملخصاً مكثفاً لمكانة القدس في أبرز المشاريع الإسرائيلية كما وثقت في مصادرهم :

أولاً : مشاريع معسكر التجمع

*مشروع بن غوريون (1967): وكان أول مشروع يطرح أفكارا حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة حكما ذاتيا، يديرون شؤون حياتهم في إطاره، إذ إنه كان قد طرح بعد أن وضعت حرب 1967 أوزارها بأسبوعين فقط ،وقد أخرج بن غوريون القدس من المشروع، مقترحا ضمها إلى حدود «دولة إسرائيل (المصادر العبرية/20/6//1967).

مشروع آلون 1967 :

طرح هذا المشروع بعد حرب حزيران 1967 بحوالي شهر ، حيث استند يغئال آلون ، القائد العسكري المخضرم ، في مشروعه إلى أفكار بن غوريون ، غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً ووضوحاً ، وقد اشتهر هذا المشروع لاحقاً بأنه أول المشاريع الإسرائيلية التي وضعت لحل معضلة الأراضي المحتلة .

وفي ما يتعلق بالقدس، فقد تضمن المشروع بندا، مؤداه: «العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير واسكان سريعين للحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس» وهو الأمر الذي ترجمته «إسرائيل» عمليا، خلال السنوات اللاحقة، إلى الدرجة التي أصبحت فيها المدينة محاطة تقريبا بالمستوطنات اليهودية.

ورغم أن هذه التصورات بقيت خارج النطاق الرسمي إلا أنها تركت بصماتها على الفكر السياسي الإسرائيلي ، ومن ثم على السياسة العامة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة – انظر نصوص مشروع آلون في : إسرائيليون يتكلمون / حوار بين إسرائيليين حول القضية الفلسطينية والصراع العربي –

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

/ حوار بين إسرائيليين حول القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي (بيروت ، ترجمة ونشر الدراسات الفلسطينية 1979 ، ملحق رقم3) ص225 – 230 .

*مشروع أبا إيبان –1968–:

وهو المشروع الذي طرحه إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتألف المشروع من تسع نقاط، وقد طرح في 1968/10/9، من أجل: «تحقيق سلام في الشرق الأوسط على أساس إنشاء حدود آمنة، من خلال مؤتمر لدول الشرق الأوسط، خلال خمس سنوات، والاعتراف بسيادة دول المنطقة»، أما البند الخاص بالقدس، فقد تناوله المشروع على الشكل التالي: «إن اسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل إلى اتفاقات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم أمر القدس».

* مشروع غولدا مائير –1971– :وهو مشروع طرح عبر مقابلة نشرتها صحيفة «التايمز» اللندنية في 12 مارس 1971، رفضت فيه مائير مقترحات الرئيس السادات، وحددت مطالب «إسرائيل» من أجل تسوية الصراع، وتناولت القدس في بند خاص، جاء فيه: «تبقى القدس موحدة، وجزءا لا يتجزأ من إسرائيل».

*مشروع بن غوريون –1972– وقد ذكر من خلاله بن غوريون في (1972/9/8) أن هناك احتمالا نظريا لتوقيع معاهدة سلام بين «إسرائيل» والبلدان العربية، في غضون خمس سنوات واقترح أنه: «من الصواب أن تعيد لهم (للعرب) إسرائيل جميع الأراضي، ما عدا القدس والجولان والمناطق التي أنشئت فيها مستوطنات، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية».

* مشروع دايان –1972–: طرح من خلال مقابلة صحافية أجرتها معه صحيفة «الفيغارو» (الفرنسية)، وقد تضمن طرحه أن: «في الإمكان الوصول إلى تسوية حول القدس، تمنح معها الأماكن المقدسة وضعا خاصا، ولكن المدينة يجب أن تظل موحدة، من الناحيتين السياسية والقانونية» (راجع أفكار ديان ، صحيفة هآرتس العبرية 1973/7/24/.

* وثيقة غاليلي– 1973)، وشكلت أساس برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيست التي جرت في ديسمبر (تشرين الأول) 1973، وجاء فيها: «القدس وضواحيها: استمرار الإسكان والتنمية الصناعية في العاصمة وضواحيها، لتثبيت الأقدام في ما وراء مجالها, ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أراض، وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها».

* مشروع بيرس 1975 :

بالقدر الذي ينسب فيه « الحل الإقليمي « مع الأردن إلى يغئال آلون ، و « الحل الوظيفي « إلى موشيه ديان ، يمكن القول: إن أول من طرح فكرة « الإدارة الذاتية « وعمل على تطبيقها واقعياً هو شمعون بيرس ، عندما كان وزيراً للدفاع عام 1975 – وكذلك كما استثنى ديان القدس من مشروعه استثناها بيرس. (صحيفة *مشروع حزب مبام 1976–)، وأقره الحزب في 1976/6/12، وتضمن خطوطا أساسية للتسوية السلمية مع الدول العربية، وجاء في تلك القرارات عن القدس ما يلي: «إن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وستضمن اتفاقيات السلام الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية».

وثيقة جنيف نصت على:

« أن يكون ما لليهود في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية»

ثانياً : مشاريع معسكر الليكود – اليمين

* مشروع بيغن «الحكم الذاتي» –1977: وطرحه مناحيم بيغن في خطاب ألقاه في الكنيست يوم 28 ديسمبر (كانون الأول) 1977، وتضمن مجموعة من الأسس لتحقيق تسوية سلمية مع العرب، وتناول المشروع القدس كما يلي: «فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم». (نص مشروع بيغن في أكثر من مصدر ، انظر مجلة فلسطين الثورة ، عدد خاص يناير / كانون الثاني 1978 ص 249) .

وبعد ما يقرب من عام ونصف ، واستعداداً للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، قدم مناحيم بيغن يوم 1979/5/3 إلى لجنة الأحد عشر (لجنة وزارية تشكلت على أساس ائتلافي في 1979/3/19 برئاسة بيغن من أجل بلورة موقف إسرائيل من موضوع الحكم الذاتي وانبثق عن هذه اللجنة الطاقم الإسرائيلي المفاوض) مسودة مشروعه بشأن الحكم الذاتي ، وقد تضمن المشروع في صيغته الأولى ثلاثين بنداً ، وفي أعقاب مناقشات مستفيضة لمشروع بيغن على مدى عدة جلسات ، صادقت لجنة الأحد عشر على الصيغة المعدلة لمشروعه الأصلي ومن ثم طرح المشروع على الحكومة الإسرائيلية للتصديق نهائياً ، حيث ووفق عليه بالإجماع .

* مقترحات ومشاريع التصفية في مرحلة ما بعد الانتفاضة

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

ونظراً للعدد الكبير للمشاريع السياسية الإسرائيلية ، فإننا سنركز في هذا السياق على تلك المشاريع الأساسية التي قدمها كبار أقطاب الكيان الإسرائيلي مثل رابين وشامير وشارون وبيريز ...

* مقترحات بيريز 1989 :

نشرت مختلف الصحف الإسرائيلية البنود الجوهرية لخطة أو مقترحات بيريز للتسوية في ظل الانتفاضة وفي هذا السياق ، ذكرت صحيفة هآرتس أن بيريز كشف النقاب عن جوهر خطته في خطابه الذي ألقاه يوم 1989/3/22 أمام « مؤتمر شامير للتضامن اليهودي مع إسرائيل « وهو « الحل على نمط بنلوكس أي إقامة ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد أو حلف فدرالي أو كونفدرالي ، وتشترط الخطة وجود جيشين فقط، إسرائيلي وأردني لحماية هذه الكيانات الثلاثة ، وتجريد الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع تجريداً كاملاً ، على أن ترابط قوات الجيش الإسرائيلي في مناطق محددة مسبقاً في المناطق المحتلة وخاصة على امتداد نهر الأردن. وحول موضوع القدس « أكد بيريز أنها ستبقى « موحدة وعاصمة لإسرائيل « بينما سيسمح بحرية الحركة والعبادة فيها لكل الديانات السماوية (صحيفة هآرتس 1989/3/24)

* مشروع شارون –1989 :

فيما يخص تسوية الوضع سياسياً مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فلم يجد شارون كغيره ، سوى إطار اتفاقية « الحكم الذاتي « ، وفي هذا النطاق قال : « إن مشروع الحكم الذاتي هو مشروع إسرائيل ، والحكم الذاتي هنا لا يخص الأرض وإنما السكان، ويجب أن نوضح مع ذلك أن هناك دولة فلسطينية في الأردن ، والقدس ستبقى موحدة دون أي مكان للآخرين فيها ، وفي أي تسوية يتم التوصل إليها ، فإن الأمن سيبقى بأيدي إسرائيل ، والجيش الإسرائيلي والشين _ بيت سيكون لهما مطلق الحرية والعمل « (صحيفة معاريف 1989/3/23).

* مشروع رابين 1989 :

عرض إسحق رابين وزير قمع وتصفية الانتفاضة في حينه ، وصاحب إنجاز أوسلو عن الجانب الإسرائيلي لاحقاً، مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية في حديث متلفز أجري معه في 1989/1/19 ، وتقوم خطته على أربعة أسس هي :

«1) وقف الانتفاضة في المناطق المحتلة .

2) إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بعد استتباب الهدوء التام لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر .

3) منح السكان بعد ذلك حكماً إدارياً واسعاً .

4) تحديد طابع التسوية الدائمة والنهائية بعد حقبة زمنية حيث يستطيع سكان المناطق حينذاك الاختيار بين تحاد كونفدرالي أردني ـ فلسطيني ، أو بين إتحاد فيدرالي فلسطيني إسرائيلي (التلفزيون الإسرائيلي ـ برنامج موكيد يوم 1989/1/19).

وكما هو واضح فإن رابين يسقط القدس من مشروعه.

* مقترحات شامير 1988 – 1989 :

وفي أعقاب نجاحه في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الموسعة في الثاني والعشرين من كانون الأول / ديسمبر 1988 بيومين ، سارع شامير إلى طرح خطوط أولية عامة لخطته وأفكاره للتسوية، وفي هذا الصدد ، قالت صحيفة « معاريف « : إن مبادرة السلام الجديدة التي يعكف رئيس الوزراء الإسرائيلي على بلورتها تقوم على أساس اتفاقيات كامب ديفيد ، غير أنها تنطوي على مرونة فيما يتعلق بالجدول الزمني لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة ، حتى يتم إجراء مفاوضات لتحديد الوضع لهذه المناطق (صحيفة معاريف العبرية 1988/12/26).

خارطة الطريق رحلت القدس إلى المرحلة الثالثة بلا أفق زمني...!

وبعد ذلك بأيام قليلة ، أوردت صحيفة « ذي نيشن « الإسرائيلية الصادرة باللغة الإنجليزية تفاصيل ومبادئ خطة للتسوية، أسقط منها أيضا أي ذكر للقدس (صحيفة « ذي نيشن « الإسرائيلية 1989/1/10»).

* مشاريع بيريز – رابين – شامير :

وفي الثالث من نيسان / أبريل /1989 ، طار إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة في زيارة تستهدف إقناع الإدارة الأمريكية بالموقف والسيناريو الإسرائيلي للحل مع الفلسطينيين .

وقد حمل شامير معه في جعبته ثلاثة مقترحات أو مشاريع له ولبيريز ورابين ، فيما يتعلق بأوجه الشبه والقواسم المشتركة بين خطة رابين من جانب ومقترحات وأفكار شامير من جانب آخر ومقترحات بيريز من جانب ثالث ، نلاحظ أنها تركز على : « عدم التزام « إسرائيل « بأي حل جوهري دائم منذ البداية

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

، كذلك ، تبين ، في أعقاب الإعلان عن مقترحات شامير في الولايات المتحدة ، أن هذا الأخير قد التقى مع رابين وخطته في جملة مواقف جوهرية منها :

1 عدم الالتزام مسبقاً وعدم الربط بين التسوية المرحلية / الانتقالية المطروحة وشكل التسوية الدائمة ، وهذه محاولة فرار وتملص من التزام « إسرائيل « بحل معين لمستقبل الأراضي المحتلة، وهذا ما حدث لاحقاً في عهد رابين ، ثم في عهد نتنياهو.

2- الرفض المطلق لحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وإقامة الدولة الفلسطينية .

3- لن تتم إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع .

4- القدس عاصمة إسرائيل ليست مطروحة للنقاش .

5- حل مشكلة اللاجئين بواسطة مؤتمر دولي .

*أولمرت عرض على عباس تبادل أراضٍ وسيادة مشتركة على القدس القديمة

وعلى مستوى عملية المفاوضات في عهد حكومة أولمرت/2006-2009 ، كشف كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات «أن رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت عرض على الفلسطينيين «أن اولمرت طرح أن تكون السيادة على القدس القديمة مشتركة، بحيث يكون ما أسماه الإسرائيليون الحوض المقدس (منطقة المسجد الاقصى وقبة الصخرة) تحت إشراف لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية».

وأضاف: «إن الاقتراح الإسرائيلي يتضمن أيضا «أن تكون المستوطنات داخل القدس الشرقية مع عاصمة إسرائيل بالقدس الغربية وأن يتم ضم البلدات الفلسطينية المحيطة إلى العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية».

لكنه أوضح «أن هذا كله عرض شفوي من أولمرت للرئيس عباس».

*القدس في القرارات والمشاريع الدولية :

للمدينة المقدسة مكانتها المتميزة والفريدة في إطار القضية الفلسطينية، وفي قلب الصراع العربي – الإسرائيلي ،ولذلك حظيت بمكانة خاصة في الاهتمام الدولي وقرارات الشرعية الدولية .

وقد انعكس الاهتمام الدولي بالقدس عبر جملة كبيرة من القرارات الدولية التي بلغ عددها نحو 121 قرارا دوليا أصرت على أن القدس منطقة محتلة، وقد ركزت هذه القرارات علىأن التشريعات الإسرائيلية التي اعتبرت القدس ضمن الحدود البلدية للقدس الإسرائيلية واعتبار « القدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل « باطلة وغير ذات مفعول، وهناك إصرار دولي على ذلك، وعلى أن القدس أرض محتلة كغيرها من الأراضي المحتلة الأخرى (د. أنيس القاسم / ندوة الدستور حول القدس / عدد9 / 3 / 1997)، ويلاحظ من مراجعة قضية القدس أنها تطورت مع تطور القضية الفلسطينية وتعقدت مع تعقدها، الأمر الذي انعكس بوضوح في جملة المشاريع الدولية التي تعاطت مع قضية القدس على مدى أكثر من ستين سنة من الزمن ، وقد تعددت الطروحات الدولية إزاء حل موضوع القدس غير أن أبرزها هو بلا شك ذلك المشروع الداعي إلى تدويل القدس، وأفكار التدويل هذه كانت تتعلق بمدينة القدس التاريخية قبل قيام إسرائيل وقبل أن تصبح غربية وشرقية، وحكومة الانتداب البريطاني كانت بالغالب تقف وراءها، غير أنها طرحت بوصفها تصورا دوليا تجاه حل وضع القدس، فقد جاء في القسم الثالث من القرار /181/ بشأن تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ 1947/11/29 : « وبشأن القدس، فقد نص قرار التقسيم على اعتبارها منطقة دولية ذات وضع استثنائي من حيث إدارتها وموظفوها واستقلالها المحلي، ونظامها التشريعي والقضائي، وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني وحرية العبور والزيارة، وعلاقتها بالدولة العربية والمواطن ، وامتيازاتها . وأخيرا وضع الأماكن المقدسة فيها، وبذلك فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتولى هيئة الأمم المتحدة إدارة مدينة القدس ، وأن تعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة « .

القدس في إطار عملية السلام :

كما هو موثق ومعروف فقد نص اتفاق « أوسلو « بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على المرحلة الانتقالية في الضفة والقطاع ومدتها خمس سنوات ، تجري في السنة الثالثة منها مفاوضات الحل النهائي حول القضايا الجوهرية المؤجلة وفي مقدمتها قضية القدس .

فقد تم تأجيل بحث قضية القدس ومسألة السيادة عليها ليس لحساسية وضع المدينة كما زُعم بشكل أساسي، وإنما بسبب رفض « إسرائيل « رفضا قاطعا طرح قضية القدس للمفاوضات فاعتبروها مؤجلة .

غير أن هذا التأجيل لم يطوق بقيود وشروط تمنع الحكومة الإسرائيلية من اتخاذ إجراءات تغير وضع المدينة وتخلق معطيات وحقائق تهويدية يصعب نقضها لاحقا .

« فمنذ أيام أوسلو والسياسات الإسرائيلية القمعية مستمرة ومتواصلة ضد الفلسطينيين في القدس ، من عزل القدس عن الضفة الغربية ، ومنع آلاف الناس من الاستمرار في حياتهم اليومية سواء في الذهاب إلى أعمالهم . أو في زيارة بيوت العبادة ، أو في الالتحاق بالمعاهد التربوية ، وتعريض الحضور

القدس

في مشاريع التسوية السياسية ...!

الفلسطيني في القدس الشرقية المتمثل في هيئاتها السياسية أو العلمية لمضايقات مستمرة منتظمة ، كما أن هناك محاولة مدبرة لمنعها من الاتصال بالعالم الخارجي وكذلك المعاهد الفلسطينية فهي مهددة باستمرار بالإغلاق وبمحاولات إخضاعها للأنظمة الإسرائيلية، إذن فماذا سيبقى للتباحث « فيه تحت اسم محادثات الوضع النهائي ؟ (عن دراسة ريتشارد هيبورت / القدس بين المنظور التاريخي والحقائق الواقعية الحالية / نشره منتدى الفكر العربي عمان / عدد 153 – ، راجع النص الرسمي لاتفاقية أوسلو).

*** القدس في مفاوضات كامب ديفيد/2000**

في مفاوضات كامب ديفيد2-- «طالب باراك بالسيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة، وتحدث المسؤولون في مكتبه عن توحيد الأحياء اليهودية في شطري القدس إضافة إلى ضم معاليه ادوميم وبسغات زئيف، في حين تنقل الأحياء العربية للسلطة الفلسطينية، وهكذا يستطيع باراك أن يحقق تعهده بأن تكون القدس موحدة أكبر من أي مرة في التاريخ، والخلاف الأساسي حول القدس يتعلق بالبلدة القديمة التي يطالب الطرفان بالسيادة عليها ، وقالت مصادر مقربة من باراك أنه لم و لن يتنازل عن السيطرة داخل أسوار البلدة القديمة (صحيفة هآرتس 2000/7/10).

***وثيقة إسرائيلية قدمت لشارون عام 2001 تلخص نتائج المباحثات**

وقد وثق طاقم المفاوضات الإسرائيلي عام 2001 رؤيته للمفاوضات مع الفلسطينيين التي جرت في عامي 2000-2001 في وثيقة قدمت لرئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك إيهود باراك لدى خسارته في الانتخابات أمام أرئيل شارون كي يطلعه على ما دار في محادثات طابا وكامب ديفيد، وحسب الوثيقة: «في المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كامب ديفيد وطابا في 2000-2001 اعترض الفلسطينيون بشدة على معظم المطالب الإسرائيلية في الجانب الأمني، مع التشديد على الاعتراض على الدولة منزوعة السلاح.

وجاء في الوثيقة حول القدس:

تم الاتفاق على أن تقوم في القدس عاصمتان- يروشلايم والقدس، وشدد الفلسطينيون على فكرة المدينة المفتوحة التي تعتبر وحدة بلدية واحدة ومفصوله عن محيطها، وانتهج الإسرائيليون في المناطق التي خارج أسوار القدس القديمة حسب مبدأ: ما هو عربي لفلسطين إلا أنها عرضت خريطة تشمل تواصلا جغرافيا إسرائيليا وفيه جيوب فلسطينية، إلا أن الفلسطينيين طالبوا بأن يكون الواقع تماما عكس ذلك، وفي قضية الحوض المقدس والبلدة القديمة طالبت إسرائيل بأن يكون في المكان نظام خاص، إلا أن الفلسطينيين اعترضوا وطالبوا بالسيادة على البلدة القديمة. وعرض الفلسطينيون ترتيبات خاصة لليهود للوصول إلى الأماكن المقدسة.

*** القدس في وثيقة جنيف**

تنص الوثيقة في الجوهر صراحة على شطب (حق العودة للاجئين الفلسطينيين) فكيف ذلك أيضا ولماذا ومن الذي خول هؤلاء الموقعين بمثل هذه التنازلات؟.

وتنص الوثيقة كذلك على ضم تكتلات المستوطنات اليهودية للسيادة الإسرائيلية وعلى «أن يكون ما لليهود في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية» في الوقت الذي تعتبر فيه كافة القرارات الدولية الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي محتلة والقدس أرضا محتلة والمستعمرات غير شرعية فتأتي الوثيقة لتمنح الشرعية الأبدية للسيادة الإسرائيلية في القدس وعلى مساحات المستعمرات اليهودية في أنحاء الضفة.

وتشتمل الوثيقة على أربعة وخمسين ملحقا مؤجلا باسم (الملحق *) وكلها تتعلق بقضايا وحقوق حساسة ومتفجرة فما الذي تبيته الوثيقة في هذه الملاحق؟(راجع هنا نصوص وثيقة جنيف كما جاءت في مصادرها العبرية والإنجليزية).

*** خريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط**

النص الرسمي الكامل، 30 نيسان/أبريل، 2003

لم تتطرق الخريطة إلى قضية القدس إلا في مرحلتها الثالثة حيث جاء:

« يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قررات مجلس الأمن 242، 338 و1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلا متفقا عليه، عادلا، ومنصفا، وواقعيا لقضية اللاجئين، وحلا تفاوضيا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن».

***بنود مبادرة السلام العربية**

المصدر: **Arab league on line**

اما عن مبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية في بيروت في الثامن والعشرين من آذار/2002، فكان من المفترض أن تكون رسالتها بشأن القدس واضحة لا لبس فيها، باعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، والعاصمة الروحية والثقافية

القدس
في مشاريع التسوية السياسية ...!

للأمة العربية، إلا أن المبادرة لم تأت على أي ذكر تفصيلي لمستقبل المدينة المقدسة»...!
وجاء في المبادرة:
«يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.
– كما يطالبها القيام بما يلي :
أ – الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.
ب– التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
ج– قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية»

*الاستخلاصات
في ضوء كل ما سبق عرضه واستعراضه وتحليله من معطيات وحقائق وأفكار ومقترحات ومشاريع وقرارات وإجراءات فان الاستخلاصات الأساسية الجوهرية التي يمكن التوقف عندها من وجهه نظرنا تتلخص فيما يلي:
* القدس العربية تتعرض هذه الأيام وفي ظل عملية السلام بشكل خاص إلى أوسع وأشمل وأشرس هجمات وإجراءات الاستيطان والتهويد والضم والتطهير العرقي وتتعرض بالتالي إلى تهديد حقيقي بالتهويد الكامل والضياع التاريخي .
* القدس التي حرصنا على تأكيد مكانتها وأهميتها التاريخية /الحضارية /الدينية /السياسية لدى العرب والمسلمين والمسيحيين / ولدى العالم ، يجب أن تحتل قمة الأولويات الوطنية الفلسطينية والقومية والسياسية العربية والدينية الإسلامية والمسيحية.
* معركة القدس ليست فلسطينية فقط ، ولا يجب أن تكون كذلك، ليستفرد بالفلسطينيين كما تشاء إسرائيل ، وإنما هي معركة فلسطينية عربية إسلامية ومسيحية مشتركة ، ولا يجوز الفصل بين كل هذه العناصر والارتباطات .
* الصراع على القدس ليس عن الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فقط وإنما هو صراع هوية وسيادة ومستقبل ، صراع على كون القدس إسرائيلية وتحت السيادة الإسرائيلية أو أن تكون عربية وتحت السيادة العربية .
* يجب أن تكون القدس حقا مفتاح السلام والحرب في الموقف الفلسطيني العربي ، ويجب أن يفتح الفلسطينيون والعرب معركتها على كافة الصعد والمستويات ، وأن يوظفوا في خدمتها كل الأسلحة والوسائل المتاحة فلسطينيا /عربيا /إسلاميا / دوليا.

فهل نرى تطورا في الموقف العربي وعليه الدولي ؟ وهل يرتقي التعاطي الفلسطيني العربي والدولي مع ملف وقضية القدس إلى مستوى خطورة الوضع باعتبار أن القدس تتهود ومعرضة للضياع التاريخي ؟
نأمل أن نرى خطة عربية شاملة حقيقية للرد على السؤال الكبير :
القدس تتهود تهويدا شاملا – فما الحل وما العمل...؟